MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة – نيويورك

بعثة دولة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

الدورة الثالثة والسبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة

السيد/ يوسف صالح إبراهيم صالح
عضو وفد ليبيا

أمـــــام

اللجنـــــة السادســـــة

حول البند (87) " نطاق وتطبيق مبدأ الولاية القضائية"

نيويورك في 2018/10/10

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • Email: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

بدايةً، أحب أن أشير أن بلادي تتابع باهتمام بالغ أعمال اللجنة السادسة، خصوصاً بند "نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه" فهذا الموضوع يستحق كل الاهتمام لدى المتخصصين في أجهزة إنفاذ القانون، وبهذه المناسبة نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقاريره الصادرة بناءً على قرارات الجمعية العامة تجاه هذا المبدأ وقد أُحطنا علماً بما ورد بها.

إن بلادي تؤكد على سلامة وصحة الغاية المرجوة من هذا المبدأ وهي مكافحة الإفلات من العقاب، وإن التضييق على المطلوبين للعدالة يتطلب من جميع الدول والمنظمات التعاون بشأنه والسعي لبلوغه تحقيقاً للعدالة وتطبيقها. إلا أن الوقت ما زال مبكراً لاعتماد هذا المبدأ وإقراره بسبب أن الإجراءت القضائية لازالت تفتقر إلى الوضوح في المعايير والقواعد والآليات المناسبة لتحديد نوع الجرائم المراد تطبيق العدالة في حق مرتكبيها من خلال هذا المبدأ بالإضافة إلى العوائق الشكلية والموضوعية التي طرحت سابقاً.

من جهةٍ أخرى، فإن انتهاك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لن يكون مؤداه تحقيق العدالة، ولن يساعد في الوصول إلى الغاية المبتغاة من مكافحة الإفلات من العقاب بقدر ما يكون مدخلاً لتسييس القضاء وفقد الجدوى من وجوده، فجميع الأشخاص متساوون أمام القانون والقضاء.

إن التشريعات الوطنية الليبية تضمن استقلال القضاء وحماية القضاة من أي تدخل أو ضغوطٍ أو تهديد، كما تضمن حق التقاضي بدرجاته لكل شخص خاضع لولايتها، ولكل شخص الحق في محاكمة عادلة تتوافر فيها ضمانات كافية، وتجريها محكمة مختصة ونزيهة ومستقلة ومنشأة سابقاً بحكم القانون. كما أن تطبيق الدولة لتشريعاتها الوطنية على إقليمها وعلى رعاياها أينما وجدوا يعكس سيادتها الوطنية.

ختاماً، السيد الرئيس، تؤكد بلادي أنها تدعم كل ما يحقق العدالة وفق أنظمتها وتشريعاتها الوطنية والاتفاقيات الدولية الموقع عليها والأعراف الدولية المتبعة، وتدعو جميع الدول الأعضاء لمزيد من البحث والدراسة في كيفية إنجاز وإنفاذ الولاية القضائية العالمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بما يضمن عدم الإفلات من العقاب.

وشكراً السيد الرئيس،